



قراءة تحليلية لأهمية تطوير التعليم العالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة - المملكة العربية السعودية نموذجاً.

آسيا يسعد^١ ، حسيبة مданى^٢، وهيبة يسعد^٣

^١جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -، الجزائر، assia.yessaad@univ-bba.dz

^٢المركز الجامعي- البيض -، الجزائر، h.madani@cu-elbayadh.dz

^٣جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج ، الجزائر، مخبر LIZENRU ouahiba.yessaad@univ-bba.dz

المستخلص	معلومات البحث
تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة باعتباره من أبرز ركائزها ومن أهم أهدافها العالمية (SDG4)، مع التطرق إلى تجربة المملكة العربية السعودية مع التركيز المبادرات والمشروعات التي تبنتها عليها أثناء سعيها لتحقيق هذا الهدف باعتبارها من أهم الدول التي تسعى إلى تعزيز وتطوير التعليم العالي في ظل تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوقوف على أهمية التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة.	الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، الجامعة، التنمية المستدامة، المملكة العربية السعودية.
وقد توصلت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية قد بذلت العديد من الجهد في سبيل تحقيق أهدافها وغاياتها، كما تبين أن المملكة قد عززت من دور التعليم العالي من خلال مساهماته الفاعلة في العديد من المجالات الإنسانية والثقافية والاقتصادية وغيرها. وقد أكد التقرير السنوي للمملكة العربية السعودية رؤية ٢٠٣٠ مدى اهتمام هذه الأخيرة بتعزيز التعليم بما يتماشى مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.	المؤلف: يسعد آسيا مданى حسيبة يسعد وهيبة
	التاريخ: ديسمبر ٢٠٢٢
	الموافقة: مايو ٢٠٢٣



An analytical reading of the importance of developing higher education and its role in achieving sustainable development - Saudi Arabia experience

Assia Yessaad, Hassiba Madani, Ouihiba Yessaad

ARTICLE INFO	ABSTRACT
Keywords: War 2008/2009, Tourism	This study aims to shed light on the importance of higher education in achieving sustainable development as one of its most prominent pillars and one of its most important global goals (SDG4), with reference to

Corresponding author:

Abed Al Qader I. Hammad

Received December

2022

Accepted May 2023



This study aims to shed light on the importance of higher education in achieving sustainable development as one of its most prominent pillars and one of its most important global goals (SDG4), with reference to the experience of the Kingdom of Saudi Arabia and what initiatives and projects it focused on while seeking to achieve this goal as one of the most important countries which seeks to promote and develop higher education in light of achieving the vision of the Kingdom 2030. This study was adopted using the descriptive analytical approach in order to identify the importance of higher education in achieving sustainable development. The study concluded that the Kingdom of Saudi Arabia has made many efforts in order to achieve its goals and objectives. It was also found that the Kingdom has strengthened the role of higher education through its active contributions in many humanitarian, cultural, economic and other fields. The annual report of the Kingdom of Saudi Arabia, Vision 2030, confirmed the extent of the latter's interest in promoting education in line with the achievement of the sustainable development goals.

مقدمة:

يعتبر قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ذو أهمية بالغة في إنتاج المعرفة وتطويرها، غير أنه في العالم العربي هناك فجوة بين هذا القطاع وكيفية الاستفادة من مخرجاته بما يساهم في تنمية المجتمع ونهضته، والملاحظ أن الدور الإيجابي والفعال الذي يلعبه التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة، جعله يحتل مكانة رائدة في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على السواء. وعليه فقد حظي موضوع التعليم العالي والتنمية المستدامة باهتمام كبير من قبل الباحثين والمخترعين فتنوعت وتععددت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع فقد أصبح التعليم العالي مؤسسة هامة في المجتمعات التي تتطلع إلى التطور والتقدم حيث يعد هذا الأخير هو أساس عملية التنمية المستدامة التي بلغت بدورها كضرورة حتمية على سطح الاهتمامات من قبل معظم دول العالم. ونظرًا لأن التعليم العالي في المملكة العربية السعودية يعيش في ظل متغيرات سريعة ونقلة نوعية اجتماعية وفكرية واقتصادية فهو يتطلب دراسة مدى مساهمة التعليم العالي في تحقيق التنمية الشاملة سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية. لذا سنسلط الضوء في دراستنا الحالية دراسة دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

إشكالية الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة مناقشة أهمية تطوير التعليم العالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإجابة على الإشكالية المركزية التالية:

إلى أي مدى يساهم التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية نموذجاً؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مستوى التطور في قطاع التعليم العالي للمملكة العربية السعودية والتوصية بسياسات لمعالجة الفجوات التي يتم تحديدها، وببقى الهدف الرئيسي من الدراسة في معرفة مدى مساهمة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على مفهوم التعليم العالي؛
٢. التعرف على مفهوم التنمية المستدامة؛
٣. تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الجانب النظري من خلال مساحتها في توضيح أهمية تطوير التعليم العالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بالإضافة إلى الإثراء المعرفي الذي يمكن أن تضيفه هذه الدراسة والتي تتناول موضوع مهم قد يفيد الباحثين الآخرين. أما في الجانب التطبيقي فنجد أن أهمية الدراسة تكمن فيما سترد من نتائج واستنتاجات وتوصيات مفيدة وذلك من خلال ما يتعلق بالتعليم العالي وذلك لمساحتها الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل أهمية تطوير التعليم العالي في المملكة العربية السعودية باعتباره المنهج المناسب لمتغيرات الدراسة وأهدافها وأبعادها، حيث يسمح هذا المنهج بدراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع وبهتم بوصفها وصفا دقيقاً وشاملاً، وقد استخدمت الدراسة في جمع المعلومات وتحليلها مجموعة التقارير السنوية وتقارير الاستدامة الخاصة بالمملكة العربية السعودية للفترة الممتدة من سنة ... إلى غاية سنة ... وذلك من أجل الوصول إلى نتائج علمية ومن ثم صياغة توصيات مفيدة لخدمة باحثين آخرين.

هيكلة الدراسة:

للإلمام بجوانب الموضوع وتحقيق الأهداف المحددة سابقاً ومحاولة مناقشة وتقييم موضوع أهمية تطوير التعليم العالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة، حيث تمثلت هذه المحاور في:

المotor الأول: الإطار النظري حول التعليم العالي.

المotor الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة.

المotor الثالث: مساهمة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة.

المotor الرابع: عرض تجربة المملكة العربية السعودية.

تعريف التعليم العالي الإطار النظري للتعليم العالي

بعد التعليم العالي معيار قوة للأمم ودليل تقدمها وذلك بما يتيح لها من قدرات تساهمن في أن تملك رأس المال المعرفي، حيث نجد أن هذا الأخير يحظى بأهمية كبيرة عن بقية المراحل التعليمية الأخرى وعليه نجد أن للتعليم العالي مجموعة من التعريفات ذكر منها:

تعريف ١: "التعليم العالي هو ذلك التعليم الذي يتم داخل الكليات والمعاهد الجامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي (الموسوعة العربية العالمية: التعليم العالي هو كل أنواع الدراسات أو التكوين الموجه الذي يتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسة تعليمية فهناك: الجامعة، الكلية، الأكاديمية)" (مراد، ٢٠١٨).

تعريف ٢: "التعليم العالي هو ذلك التعليم الذي يتعلق بموضوعات معقدة بالغة الأهمية للباحثين حيث يحتاج إلى دقة عالية في علم المناهج ويعتبر المسؤول عن ارتفاع مستوى معرفة الطلبة والمسؤولية الجامعية التي يتحملها الجامعيون عبر البحث والبحث التخصصي، وأن يكون مستوى الدروس عالٍ جدًا وذلك عن طريق نشر الكتب والمقالات وهذا ما يتطلب عملاً شاقاً وعميقاً مما يساعد في تطوير العلوم" (شناف، ٢٠١٦).

وفي هذا الصدد يمكن صياغة تعريف شامل للتعليم العالي على النحو التالي: التعليم العالي هو المرحلة التي تلي الثانوية والتي تتم داخل مؤسسة تعليمية مثل: الجامعة والأكاديمية، حيث يكون مستوى الدروس فيها عالً جدًا مما يساهم في تطوير العلوم. والجدير بالذكر أن التعليم العالي بكل مراحله وأقسامه يعتبر من أهم المراحل التعليمية في حياة الإنسان لكونه يمر بمراحل مختلفة من التعليم وصولاً إلى التعليم العالي حيث تؤثر مجموعة من العوامل كالعادات والتقاليد مثل رفع المستوى الفكري والثقافي للمجتمع نفسه في أنظمة الجامعات وهذه العوامل تؤدي إلى رفع مستوى التعليم للأعلى، وبذلك يعتبر التعليم على أنه نظام مركب يتكون من مجموعة من الأجزاء المتربطة والمكملة لبعضها البعض حيث أن أي خلل في أحد أجزائه سوف يؤثر على الأجزاء الأخرى. هذا ويعتبر التعليم محركاً أساسياً للتنمية والثقافة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي للشعوب والدول ويكون طريقة بناء القدرات المحلية والقادرة على تعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة (السطري، ٢٠١١).

ويعد التعليم العالي هو مفتاح المروء لعصر المعرفة والسبيل لتطوير المجتمعات وبناء الاقتصاديات القوية التي تقاس في الوقت الحالي بقوة الجامعات والبحث العلمي التي تعد مركز اكتشاف القدرات البشرية الخارقة التي تتمكن من الرقي بالأمم من خلال الاكتشافات العلمية في مجالات الإعلام الآلي، الكيمياء، التكنولوجيا وغيرها من المجالات، بالإضافة إلى إعداد الكوادر والطاقات البشرية الفنية والعلمية والثقافية والمهنية، وكذلك إعداد القيادات الفكرية في مجالات التعليم المختلفة التربوية والعلمية والمهنية. (كلاع، ٢٠١٩).

تعريف الجامعة

تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات التربوية في المجتمع، وهي مطالبة بأن تكون على وعي كامل بمسؤولياتها ورسالتها في المجتمع. وهذه الرسالة لا تقف عند مجرد تلقين كمٌ من المعلومات وإنما تتعدى الرسالة هذا المعنى الضيق المحدود إلى وظائف أخرى أكثر تنوعاً وشمولاً فهناك الوظيفة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية وغيرها من الوظائف. وعليه فهي ليست مجرد مركزاً لتخرج الموظفين أو مصنعاً للشهادات ولكنها صورة للمجتمع المثالي المطلوب الوصول إليه (خالد خميس السحاتي، ٢٠١٨)، حيث تعددت المفاهيم واختلفت حول تحديد مصطلح الجامعة، ولا يوجه تعريف قائم ذاته أو تحديد شخصي معين، أو تحديد عالمي في كل الجامعات العالمية، ومن بين أهم التعريفات ذكر:

تعريف ١: "هي مجتمع مصغر يقام فيه الأستاذة والطلبة معاً بمناقشة وتطوير واستكشاف أفكار تميز بالصعوبة والتعقيد والأصلية، وتعتبر هذه الأفكار والدراسات التي ينتج عنها إرث إنسانية الذي ينبغي على الجامعة المحافظة عليه وإيصاله إلى الأجيال القادمة وتحديثه بصفة مستمرة" (بومدين، ٢٠١٦).

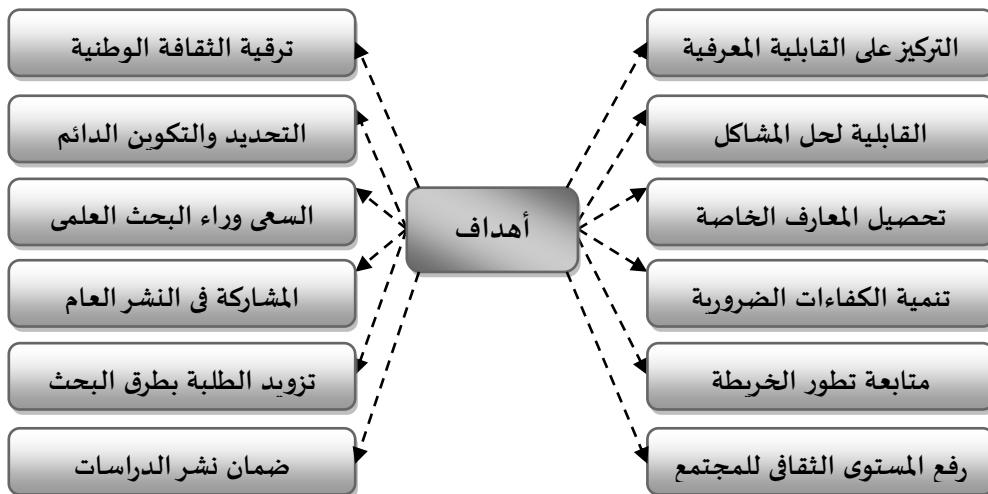
تعريف ٢: "هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين، وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة وتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وهي تتتألف من مجموعة كليات وأقسام ذات طبيعة علمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متعددة في التخصصات المختلفة منها ما هو على مستوى الليسانس/ البكالوريوس، ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا التي تمنح الطلبة بمحاجتها درجات علمية" (خالد خميس السحاتي، ٢٠١٨).

وعليه يمكن القول بأن الجامعة هي مؤسسة علمية مستقلة حيث تقبل الحاصلين على الثانوية العامة وتقدم برامج دراسية متنوعة في مختلف التخصصات وبالتالي تمنح خريجها درجة ليسانس، ماستر، ماجستير، دكتوراه.

أهداف ومهام الجامعة

تعتبر مهام الجامعة ومهام التعليم العالي من المصالح العامة حيث تهدف هذه المصالح بدورها إلى إرضاء الاحتياجات الوطنية من مؤطرين ومحكمين، مما يؤدي إلى تأمين مستوى عال من الثقافة والتربية العلمية للدولة. وعليه فإن أهداف الجامعة بصفة عامة تتمثل في النقاط التالية (يوسف، ٢٠٠٨):

- التركيز على القابلية المعرفية العامة.
 - القابلية لحل المشاكل.
 - تحصيل المعارف الخاصة.
 - تنمية الكفاءات الضرورية خاصة في ظل انفجار المعلوماتية.
 - متابعة تطور الخريطة المعرفية.
 - البحث ورفع المستوى الثقافي للمجتمع.
 - ترقية الثقافة الوطنية.
 - الاهتمام بكل فعل للتحسيس والتحديد والتقويم الدائم.
 - السعي وراء البحث العلمي والفكر.
 - المشاركة في النشر العام للمعارف في إعدادها وتطويرها.
 - تزويد الطلبة بطرق البحث العلمي.
 - ضمان نشر الدراسات ونتائج الأبحاث.
- والخطط الموالي يبين بوضوح أهداف الجامعة:



شكل رقم (١): أهداف الجامعة - المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق.

الإطار النظري للتنمية المستدامة:

تعريف التنمية المستدامة:

إن تنمية المجتمع وتحقيق التقدّم والرقي والرفاهية أصبحت مشتركةً لجميع المجتمعات والدول المعاصرة، غير أن هناك تبايناً في الوسائل والإمكانيات والأطروحات الفكرية والفلسفية (السعيد، ٢٠٠٥).

ويعتبر مصطلح التنمية المستدامة من أكثر المصطلحات شيوعاً في الآونة الأخيرة حيث تعددت الاتجاهات لمناقشة هذا المنهج التنموي الذي يعتبر المنفذ الذي تعتمد عليه الكره الأرضية فهناك أكثر من ٦٠ تعرضاً لهذا النوع من التنمية لكن اللافت للنظر أنه ليس بالضرورة أن تستخدم هذه التعريفات بشكل صحيح في جميع الأحوال، وعلى العموم فقد ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧م حيث عرّفت حسب هذا التقرير على أنها: " تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم" (حجام و طري، ٢٠١٩).

ولقد ازداد الاهتمام بالتنمية المستدامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ب مختلف مؤسساتها المحلية والدولية وذلك من أجل تلبية حاجات ومتطلبات شعوبها، كما اهتمت الحكومات بهذه المسألة وجعلها ضمن أولويات أجندتها حيث يمكن من خلالها إيجاد مجموعة من الحلول والبدائل العقلانية والعلمية الإرشادية والتوجيهية لتحسين أدائها الحكومي بسبب ما تتعرض له من ضغوط مجتمعية داخلية وخارجية خاصة وإن الدولة الحديثة اليوم وجب عليها العيش في ظل النسق المفتوح الذي يجعلها من الضروري عليها مواكبة نفسها مع كل المتغيرات الداخلية والخارجية، الإقليمية والدولية (بن وهيبة، ٢٠١٧).

كما عرّفت اللجنة العلمية للبيئة والتنمية بأنها: "التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحالي (الحاضر) دون الإضرار والمجازفة بقدرة الأجيال القادمة (المستقبل) على الوفاء باحتياجاتها". حيث يتجلّى من خلال هذا التعريف بعد النظر والرؤية المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية والحفاظ على حقوق الإنسان، أي أنها عملية تغيير يجري عن طريقها استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وتكيف التنمية التكنولوجية والتطوير المواسى بتناسب يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات السكان وتطوراتهم (العربي حجام، ٢٠١٩).

وقد عرفها المبدأ الثالث من مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ على أنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية ولكن مع ضرورة الحفاظ على البيئة. ولذلك فقد أشار مؤتمر ستوكهولم إلى العلاقة الموجودة بين التنمية والبيئة من خلال التأكيد على أن مشكلات البيئة متداخلة مع التنمية ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض. وفي هذا السياق يقول " كوفي عنان": "إذا فشلنا في معالجة تحدي تغير المناخ، فإننا لا نستطيع تحقيق التنمية المستدامة" وعليه فالحماية البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة (سمير حميّاز، ٢٠٢١).

مبادئ التنمية المستدامة

تتمثل مبادئ التنمية المستدامة في النقاط التالية (سمية بوغنى، ٢٠٢٠):

مبدأ المشاركة الشعبية: وتكون في إعداد وتنفيذ إستراتيجية تركز على حماية الموارد ومتبعة خطط التنمية بكل فئات المجتمع المدني معنية بذلك من أفراد وجمعيات وتنظيمات سياسية فالكل معنى من هيئات رسمية ومشاركة شعبية إضافة إلى استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة فالمسؤولية المشتركة مع جميع أطياف وأفراد المجتمع من خلال المشاركة في تعزيز التنمية والنهوض بها عبر تكافف الجهود.

مبدأ الاحتراز البيئي أو مبدأ الاحتياط: وذلك باتخاذ التدابير اللازمة ضد أي تدهور بيئي والتوقع لما قد يحدث ويصيب البيئة مستقبلاً استناداً على معطيات علمية بحثة واتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة قبل وقوع أي ضرر.

مبدأ الإدماج: من خلال دمج الأبعاد البيئية والمتعلقة بالبيئة والتنمية والاقتصاد.

مبدأ التلوث الدافع: فمن يتسبب بإلحاق ضرر بالبيئة يتعرض لعقوبات جزائية أو مالية.

البيئية والاقتصادية:
والقضاء على



مبدأ التوظيف الأمثل للموارد
من خلال ترشيد الاستهلاك
استنارة الموارد.

شكل رقم (٢): مبادئ التنمية المستدامة - المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق.

أهداف التنمية المستدامة:

تعتبر أهداف التنمية المستدامة خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، وتمثل الأهداف العالمية للتنمية المستدامة فيما يلي (بن عياش سمير، ٢٠٢٢):

القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاهية، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة

الصحية،
نظيفة
معقوله،
اللائق ونمو
الاقتصاد،
والابتكار
الأساسية،
أوجه عدم
المساواة،
ومجتمعات



محليّة مستدامة، الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة في البر، السلام والعدل والمؤسسات القوية، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

الشكل رقم (٣): أهداف التنمية المستدامة - المصدر: (بن عياش و حجاج، ٢٠٢٢).

مساهمة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة:

إن التعليم من أجل التنمية المستدامة عنصر رئيسي في التعليم الجيد وعامل أساسى مساعد للتنمية المستدامة. أما برنامج العمل

(<https://www.unesco.org/ar/fieldoffice/beirut/esd>)

وذلك من خلال مساهمته في إعداد الكوادر الفنية والأكاديمية والمهنية لمؤسسات المجتمع المختلفة، إضافة إلى دوره في تطوير المعرفة واستخدامها ونشرها عن طريق البحث العلمي، وإعداد متخصصين في مجالاته وتطوير أساليب خدمة المجتمع والبيئة، لذلك حظيت عملية التعليم باهتمام كبير في معظم دول العالم، وكان من أهم أدوات تطويره تطبيق معايير الجودة والتي أصبحت سمة من سمات هذا العصر (كلاع، ٢٠١٩).

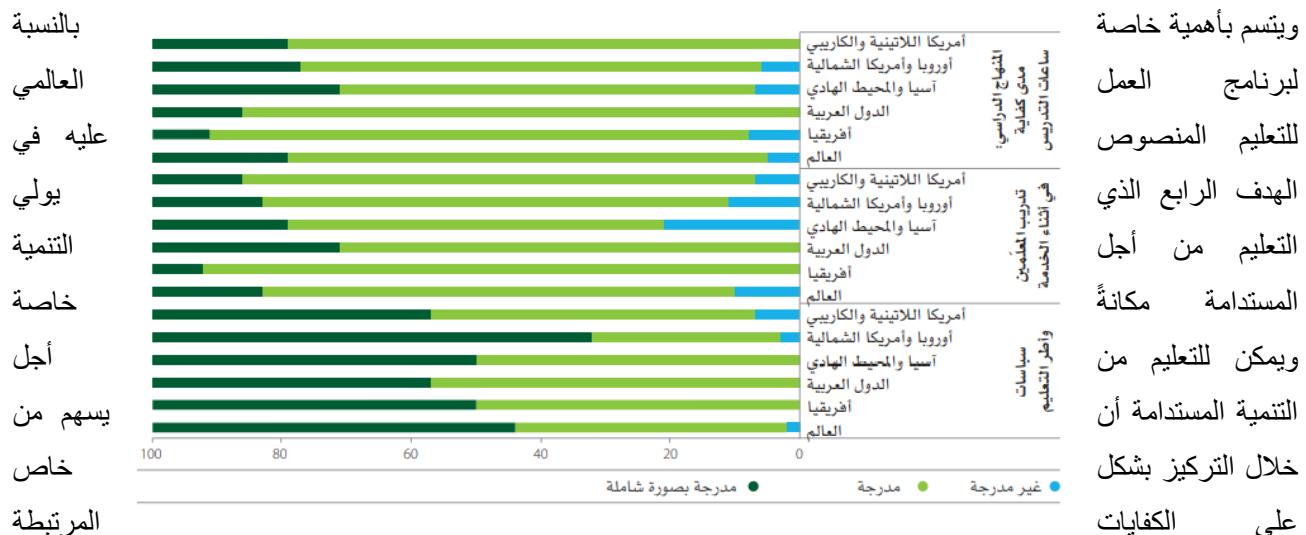
وتعرض خارطة الطريق بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الإجراءات المتخذة في خمسة مجالات عمل ذات أولوية تتعلق بالسياسات العامة وبيئات التعلم وبناء قدرات المربين، والشباب والعمل على الصعيد المحلي، مع زيادة التشديد على الدور المحوري للتعليم من أجل التنمية المستدامة في النجاح بتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وإحداث التحول الكبير المطلوب على مستوى الفرد والمجتمع من أجل التصدي للتحديات الملحة التي تعترض سبيل تحقيق الاستدامة. وتشدد خارطة الطريق أيضاً على ستة مجالات رئيسية للتنفيذ، وهي المبادرات القطرية بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وشبكة التعليم من أجل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والاتصال والدعوة والمناصرة، وتتبّع القضايا والاتجاهات وحشد الموارد، ورصد التقدُّم المحرز.

وأعدت اليونسكو مجموعة أدوات التعليم من أجل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، استكمالاً لخارطة الطريق بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بغية توفير مجموعة متطورة من الموارد المختارة من أجل دعم الدول الأعضاء والأطراف المعنية الإقليمية والعالمية في عملية إعداد أنشطة في مجالات العمل (<https://ar.unesco.org/themes/education-sustainable-development/toolbox>).

وقد برز مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD) كنموذج لمراجعة وإعادة وتجهيز التعليم لتحقيق أشكال جديدة من المعرفة والتعلم تهدف إلى المساهمة في استدامة السلامة الناس وللكون على حد سواء. كذلك، وإذا أردنا أن نتخيل طرفةً جديدة للحياة والعمل، فيجب علينا أن نكون قادرين على تقييم التغيير الاجتماعي وتحقيقه، لأن النجاح في تحقيق التنمية المستدامة يتطلب المبادئ التالية:

- إدراك التحدى.
 - اتخاذ إجراءات طوعية.
 - تحمل المسؤولية الجماعية وتشكيل شراكة بناءة، والإيمان بكرامة جميع البشر دون استثناء.
- (<https://blog.naseej.com>).

ويستند التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى رؤية عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥ - ٢٠١٤) وبرنامج العمل العالمي (٢٠١٥ - ٢٠١٩)، وفي حين يسهم التعليم من أجل التنمية المستدامة في أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ جميعها،



ويشير عدد أكبر من الدول إلى أنه قد أدرج التعليم من أجل التنمية المستدامة في سياساته التربوية وفي برامج إعداد المعلمين ومناهج التدريس، إلا أنه غالباً ما يجري تفسير التعليم من أجل التنمية المستدامة على أنَّه يعالج عدداً محدوداً من المحاور الدول وبهدف إلى إحداث تغيير عميق على مستوى السلوكيات الضرورية ونتائج التعلم والمنهج من كونه نهجاً شاملأً يعني بمضمون التعلم الضروري لتحقيق التنمية المستدامة (قسيس، ٢٠٢٢).

شكل رقم (٤): النسبة المئوية للدول التي تدرج مبادئ توصية اليونسكو لعام ١٩٧٤ م في سياساتها التعليمية وبرامج إعداد المعلمين ومناهجها الدراسية، في الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٦ - المصدر: (أنطوان قسيس، ٢٠٢٠).

والجدير بالذكر أنَّ تعليم الاستدامة يتميز بمجموعة من المقومات ذكر منها (يونسي عيسى، ٢٠٢١):

- ضرورة مراعاة الإطار الحضاري الثقافي، ومن الثابت أن التعليم يتأثر بمثل ذلك الإطار وقد أثبتت الدراسات عديدة أن هناك فروقاً في التطبيق والتأثير في هذا النوع من التعليم، ويرجع ذلك لعوامل ثقافية واجتماعية وهيكيلية وتربوية/ تعليمية، مع وجود قواسم مشتركة عديدة بين المجتمعات في هذا الشأن.
- أن يتم تعليم الاستدامة وفق نموذج علمي محكم يراعي عناصر مهمة في العملية والبيئة التعليمية، وتمثل هذه العناصر في:
 - بيئة الاستدامة: وتتضمن دعم الإدارة العليا وتتأمين الموارد والتعاون والتفاعل.
 - مادة الاستدامة: وتتضمن مادة تدريسية متنوعة وملائمة ومرتبطة بالحياة والمهنة ومقبولة ثقافياً.
 - تعلم الاستدامة: ويقصد به متعلم مستعد مستغرق متحفز قادر على تخطي حدود التخصصات.
 - معلم الاستدامة: وهو معلم متعرس على الاستدامة متحفز ومحفز، متقن للتطبيقات.
 - مهارات الاستدامة: ويمكن اكتسابها، متنوعة، قابلة للتطبيق في كل مجال.
- ضرورة استمرار دعم الإدارة العليا لبرامج إدماج الاستدامة في المقررات.
- أهمية تبني فلسفة التعليم والتدريب المستمرتين، ففكر الاستدامة يتميز بالдинاميكية والتجدد المستمرتين وخاصة أنه يعالج مشكلات وأزمات ذات طبيعة متعددة كالمشكلات والأزمات البيئية.
- أهمية استخدام أدوات متطرفة لتحليل البيانات والمعلومات ذات الصلة لدعم قرارات الاستدامة.
- أهمية مراعاة حجم المؤسسة التعليمية وذلك أن الحجم يؤثر على درجة التعقيد والصعوبة في إدارة الاستدامة في مقرراتها وبرامجها التعليمية.
- التشديد على ضرورة النظر إلى تعليم الاستدامة على أنه عملية بنائية تراكمية.
- استخدام أساليب تعلم متنوعة فاعلة تلائم شرائح الطلبة، وأسلوب التعلم بحل المشكلات.

عرض تجربة المملكة العربية السعودية:

يتميز التعليم العالي بالمنطقة العربية بخصوصيته الثقافية وهويته العربية وبالرغم من الجهود الوطنية والערבية المبذولة للنهوض بهذا القطاع غير أنه يواجه تحديات أفرزتها العولمة وما ترتب عنها من افتتاح ثقافي واقتصادي (عزرايزية، ٢٠٢٠، صفحة ١٩٣)، حيث أصبحت في الآونة الأخيرة التنمية المستدامة موضوعاً هاماً في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً في المملكة العربية السعودية، ولا يخفى على أحد مكانتها الاقتصادية البارزة وسعيها نحو التنمية المستدامة في كافة مجالاتها وهذا واضح من خلال رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تضمنت عدة محاور أساسية لتحقيق التنمية (<https://csrsa.net/post/1333>).

وحرصاً من المملكة على استمرارية العمل والمرؤنة في مواجهة التحديات وتذليل العقبات المتعلقة بعملية تنفيذ خطتها الإستراتيجية، وسعياً منها نحو التحسين المستمر ومواكبة المتغيرات، حضرت الخطة الإستراتيجية خلال عام ٢٠١٨م لمراجعة شاملة لتصبح كما في الشكل التالي:



شكل رقم (٥): محاور الخطة الإستراتيجية المحددة للفترة الممتدة بين (٢٠١٩ - ٢٠٢١) وأهدافها - المصدر: (التقرير السنوي للمملكة العربية السعودية رقم ٢٠١٨، ٢٠٣٠). رؤية ٢٠٣٠).

وتجدر الإشارة إلى أن قوى العمل في المملكة العربية السعودية تتوزع بصفة رئيسية في ثلاثة قطاعات من المهن: الخدمات وهي الأعلى بنسبة ٢٨.٦٩% ثم المهن الفنية والعلمية بنسبة ٢٧.٩٨% وأخيراً المهن الإدارية وهي الأدنى بنسبة ٣.٥٦% ونوعياً حيث تتركز النساء من قوى العمل السعودية في المهن الفنية والعلمية، أما قوى العمل غير السعودية فتتركز في قطاع الإنتاج والتسييد بنسبة ٤١.٠٧% ثم قطاع الخدمات، وتتأتي المهن الإدارية الأدنى بنسبة ١.١٤% ووفقاً للنشاط الاقتصادي تتركز القوى العاملة السعودية في الأنشطة التالية تنازلياً: الإدارة العامة والتعليم.

(<https://www.mv.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/saudiReportsAndStatistics>)

وقد حددت إستراتيجية الحكومة الذكية (٢٠٢٠-٢٠٢٤) طموح المملكة ورؤيتها وأهدافها ومبادراتها وخططها ومعظم المبادرات الإستراتيجية موجهة نحو تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات والأساليب المبتكرة للتوافق مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ورؤية المملكة ٢٠٣٠، كما تتجه الإستراتيجية نحو رؤية المملكة ٢٠٣٠ وتنماشى مع أهدافها الإستراتيجية، فالهدف هو تحديد كيف ستعمل المملكة العربية السعودية على تحقيق رؤيتها لتحويل الحكومة رقمياً وبناء قدرات حكومية ذكية على مستوى عالمي، (<https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/a-sustainable-saudi-vision>)

وتهدف رؤية السعودية ٢٠٣٠ إلى الارتقاء بمستقبل المملكة العربية السعودية مع التركيز على الاستدامة كمحور أساسى في التخطيط وتأسيس البنية التحتية وتطوير السياسات والاستثمار. تلهم رؤية السعودية ٢٠٣٠ العالم من خلال تعاملها المسؤول مع التحديات العصرية للطاقة والمناخ للمشاركة في الجهود الرامية لبناء مستقبل مستدام، حيث تحدد إستراتيجية الحكومة الذكية هدفاً طموحاً يتمثل في أن تكون الحكومة بحلول عام ٢٠٢٤ مرنة ومؤهلة وابتكارية، مما ينتج عنه تجارب الحكومة الذكية جديدة وسلسة للمستفيدين تتمحور حول احتياجاتهم. تشمل تطلعات الحكومة ما يلى:

[:\(https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/smartstrategy\)](https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/smartstrategy)

- تقديم تجربة خدمة موحدة وعلى مستوى عالمي من الذكاء.
 - تزويد جميع الموظفين الحكوميين بقدرات ذكية ورائدة.
 - تزويد القيادة بالرؤى لإيجاد حلول لتحديات الغد قبل حدوثها.
 - الوصول للمستقبل من خلال قوة عاملة شاملة وقدرة رقميّاً
 - المسار الرقمي السريع من خلال منظومة للشركات.
 - الاستفادة من الموارد المشتركة لتقديم المزيد بتكلفة أقل.

وقد تبنت رؤية المملكة ٢٠٣٠ العديد من البرامج والمبادرات والمشروعات البناءة التي تعزز الجهود في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وهذه البرامج تشمل: الإسكان، رياادة الشركات الوطنية، التحول الوطني، صندوق الاستثمارات العامة، تعزيز الشخصية الوطنية، التوازن المالي، تحسين نمط الحياة، الشركات الإستراتيجية، التخصيص، برنامج الإسكان (محمد أحمد الغيرري، ٢٠١٩).

برامـج تـحـقـيق رـؤـيـة الـمـمـلـكـة 2030



^٦ شكل رقم (٦): برامج تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ - المصدر: التقرير السنوي للمملكة العربية السعودية رؤية ٢٠٣٠ (٢٠١٨).

ووفق محاور خطة التحول الوطني المذكورة سابقاً فإن أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ على قدر كبير من التشابك والتعدد، ولكن يمكننا سرد بعض من أهداف رؤية ٢٠٣٠ باختصار غير مخل في النقاط التالية:

- تأسيس وإنشاء وتسجيل أكثر من ٤٥٠ من الأندية الرياضية والثقافية والاجتماعية والترفيهية بزمن لا يتجاوز ٢٠٢٠م، واعتماد خطط منهاجية منظمة لها.
 - رفع معدلات تملك الأسر السعودية للوحدات السكنية من ٥٠٪ إلى ٧٠٪.
 - تدريب أكثر من نصف مليون موظف حكومي على مبادئ إدارة الموارد البشرية.
 - زيادة الطاقة الاستيعابية للحرمين الشريفين من ٨ إلى ٣٠ مليون معتمر كل عام.
 - زيادة عدد المواقع الأثرية المسجلة في اليونسكو.

- تصنيف ٣ مدن سعودية ضمن أفضل ١٠٠ مدينة عالمياً.
- زيادة الإنفاق الأسري على الثقافة والترفيه من ٢٩% إلى ٦% من الدخل.
- زيادة معدلات ممارسي الرياضة بين المواطنين من ١٣% إلى ٤٠%.
- ارتفاع مؤشر رأس المال الاجتماعي للمرتبة ١٠ عالمياً.
- زيادة متوسط عمر المواطنين إلى ٨٠ عام.
- خفض البطالة بين السعوديين إلى ٧%.
- زيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي السنوي من ٣٥٪ إلى ٣٥٪.
- زيادة معدلات المرأة العاملة إلى ٣٠٪ من حجم سوق العمل.
- رفع التصنيف العالمي لحجم الاقتصاد السعودي من المرتبة ١٩ إلى المرتبة ١٥ الأولى.
- رفع نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج المحلي من ٣٨٪ إلى ٥٧٪.

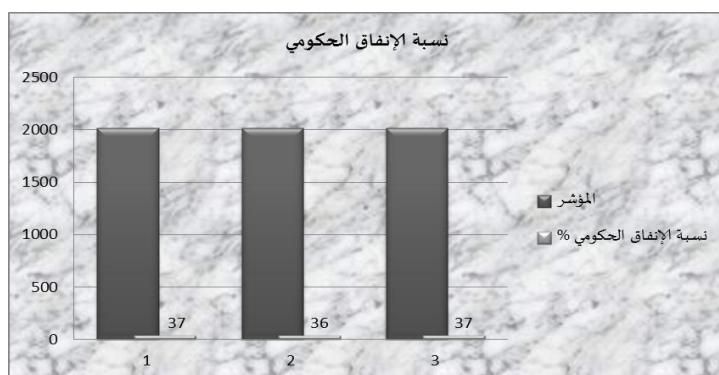
وأصدر التقرير الدولي أن السعودية هي الدولة الأولى عالمياً في الإنفاق على التعليم، ما أثر تقدماً ملحوظاً في تصنيفات عالمية، وكشف تصنيف النسخة السادسة من تقرير ترتيب المواهب العالمية، الصادر عن مركز التنافسية العالمي، التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية(IMD)، عن تقدم في الأداء السعودي في ٢١ مؤشراً من مؤشرات ترتيب المواهب العالمية، ما أدى إلى تقدم في الترتيب العام للسعودية بمعدل ٥ نقاط.

كما يوضح هذا المؤشر وصول المهارات والخبرات في السعودية بشكل ملحوظ، فعلى سبيل المثال، يرتفع مؤشر توافر كبار المديرين من ذوي الخبرة الدولية إلى المرتبة الحادية عشرة، وكذلك هو الحال بالنسبة إلى توفر المديرين الأكفاء المؤهلين، وهو ما يرتفع بالسعودية إلى المرتبة ٢٢ عالمياً، وكذلك مؤشراً المهارات في مجال الخدمات المالية والاقتصادية والمهارات اللغوية، لافتاً إلى أنه من المؤشرات الفرعية الأخرى التي شهدت تقدماً مؤشر التعليم الجامعي الذي يصعد بالترتيب إلى المرتبة ٣٧ عالمياً، ومؤشر التعليم الإداري إلى ٣٨ عالمية (<https://aawsat.com/home/article/1999391>).

وأكدت دراسات حديثة أن المملكة سجلت تزايداً في نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي خلال السنوات الخمس الماضية، من نحو ١٧ بليون ريال في عام ١٤٢٨هـ إلى ٤٦ بليون ريال العام الماضي أي بمعدل ٣٥٪ سنوياً، وأشارت الدراسة التي أصدرها مرصد التعليم العالي في وزارة التعليم العالي بعنوان (التعليم العالي في المملكة العربية السعودية) إلى أن نسبة الإنفاق على التعليم العالي من مجمل الإنفاق العام ارتفعت من ٤.٥٪ إلى ٨.١٪، وزادت نسبة الإنفاق عليه كذلك من إجمالي الإنفاق على التعليم من نحو ٢١٪ إلى ٣٥.٧٪ (<https://www.hasanews.com/24675.html>).

جدول رقم (١): نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) من إجمالي الإنفاق الممتدة بين (٢٠١٧-٢٠١٩) - المصدر: (تقرير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ٢٠٢٠).

المؤشر	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
نسبة الإنفاق الحكومي %	٣٧	٣٦	٣٧



الشكل رقم (٠٧): نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) من إجمالي الإنفاق الفترة الممتدة بين (٢٠١٧ - ٢٠١٩).

يتبيّن من خلال الجدول رقم (١) والشكل رقم (٦) نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية والمتمثلة في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية قد بلغ خلال سنة ٢٠١٧ حوالي ٣٧% ليختفي إلى ٣٦% في سنة ٢٠١٨ ثم ينتقل إلى ٣٧% في سنة ٢٠١٩. وعليه نستنتج أن نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات المذكورة سابقاً تؤكّد دور وأهمية هذه الخدمات في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

وقد أكدت الوكيل المساعد لشؤون التنمية المستدامة في وزارة الاقتصاد السعودية هيفاء آل مقرن، أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ تحقق في منظومتها وبرامجها أهداف التنمية المستدامة، التي تدعمها السعودية بوصفها دولاً فاعلة وجزءاً مهماً من المجتمع الدولي. وقالت آل مقرن في مقابلة مع قناة "العربية" على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي بمدينة دافوس السويسرية أن المملكة كجزء من المجتمع الدولي ملتزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، عبر اعتماد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه التنمية. وأشارت إلى أن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، يتطلّب اهتماماً قوياً بالمواهي الاجتماعية والبيئية مثل العمل على توليد الوظائف وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية ودعم الابتكار والفن والإبداع.

كما أشارت إلى العمل على التقدّم المستمر في ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، والتي تجري مراجعتها بشكل مستمر وترسل تقارير بها إلى الأمم المتحدة، وتحدث عن اهتمام رؤية السعودية بوجود باقة تحفيزية للقطاع الخاص للمساهمة بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولتوفير التمويل المستدام للقطاع الخاص بجانب عدم إغفال دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الربحية. (<https://www.alarabiya.net/aswaq/economy>).

الخاتمة:

عالجت هذه الدراسة أهمية التعليم العالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة حيث تم تسلیط الضوء في دراستنا على تجربة المملكة العربية السعودية والتي تعتبر من التجارب الرائدة والناجحة ونموذجاً مثالياً هاماً يستحق الدراسة في مجال التعليم العالي والتنمية المستدامة ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى أن التعليم العالي يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تركيزها ودعمها للمجتمع.

النتائج النظرية:

تناول الجزء الأول من هذه الدراسة نظرة حول التعليم العالي والتنمية المستدامة، ومن خلال دراستنا لهذا الإطار يمكن تلخيص النتائج النظرية التي توصلنا إليها في النقاط التالية:

- أن التعليم العالي هو المرحلة التي تلي الثانوية والتي تتم داخل مؤسسة تعليمية مثل: الجامعة والأكاديمية، حيث يكون مستوى الدروس فيها عال جداً مما يساهم في تطوير العلوم.

- أن الجامعة هي مؤسسة علمية مستقلة حيث تقبل الحاصلين على الثانوية العامة وتقدم برامج دراسية متنوعة في مختلف التخصصات وبالتالي تمنح خريجيها درجة ليسانس، ماستر، ماجستير، دكتوراه.
- تهدف الجامعة إلى تحقيق كل من التركيز على القابلية المعرفية العامة، تنمية الكفاءات الضرورية خاصة في ظل انفجار المعلوماتية، البحث ورفع المستوى الثقافي للمجتمع؛ تزويد الطلبة بطرق البحث العلمي.
- أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم.
- تمثل مبادئ التنمية المستدامة في: مبدأ التوظيف الأمثل للموارد البيئية والاقتصادية، مبدأ الاحتراز البيئي أو مبدأ الاحتياط، مبدأ الإدماج، مبدأ التلوث الدافع.

النتائج التطبيقية:

- تناول هذا الجزء من الدراسة عرض لأهم التجارب الناجحة في مجال التعليم العالي والتنمية المستدامة ألا وهي تجربة المملكة العربية المتحدة، ومن أهم النتائج التطبيقية التي تم التوصل إليها ذكر :
- أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ العديد من البرامج والمبادرات التي تعزز الجهد في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وهذه البرامج تشمل: الإسكان، ريادة الشركات الوطنية، التحول الوطني، صندوق الاستثمارات العامة، تعزيز الشخصية الوطنية، التوازن المالي، تحسين نمط الحياة، الشركات الإستراتيجية، التخصيص، برنامج الإسكان.
 - أن طموح المملكة ورؤيتها وأهدافها ومبادراتها وخططها ومعظم المبادرات الإستراتيجية موجهة نحو تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات والأساليب المبتكرة للتوافق مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ورؤية المملكة ٢٠٣٠.
 - أن المملكة سجلت تزايداً في نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي خلال السنوات الخمس الماضية، من نحو ١٧ مليون ريال في عام ١٤٢٨هـ إلى ٤٦ مليون ريال العام الماضي، حيث أن نسبة الإنفاق على التعليم العالي من مجمل الإنفاق العام ارتفعت من ٤.٥% إلى ٨.١%، وزادت نسبة الإنفاق عليه كذلك من إجمالي الإنفاق على التعليم من نحو ٢١% إلى ٣٥.٧%.
 - نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية والمتمثلة في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية قد بلغ خلال سنة ٢٠١٧ حوالي ٣٧% لينخفض إلى ٣٦% في سنة ٢٠١٨ ثم يننقل إلى ٣٧% في سنة ٢٠١٩. وعليه نستنتج أن نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات المذكورة سابقاً تؤكد دور وأهمية هذه الخدمات في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.
 - أن رؤية السعودية بتوفير التمويل المستدام للقطاع الخاص لمساهمة بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى عدم إغفال دور المؤسسات غير الربحية مؤسسات المجتمع المدني.

المراجع:

- مصطفى، أحمد سليمان السطري (٢٠١١): دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين غزة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية فلسطين.
- السعيد، فكرنون (٢٠٠٥): إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية قسّطنطينة الجزائر.
- العربي حجام، و سمحة طري (٢٠١٩): التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات. مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، ٦ (٢).
- بن عياش سمير، حجاج مراد (٢٠٢٢): مؤشرات الأهداف العالمية للتنمية المستدامة: بين التأصيل النظري وصعوبات التطبيق الشامل بالدول العربية. مجلة الراصد العلمي ٩ (١).
- بومدين، عربي (٢٠١٦): دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية : الفرص والقيود - مجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية .
- خالد خميس السّحاتي وآخرون (٢٠١٨): دور الجامعات في المجتمعات العربي-ليبيا.
- سمية بوغنىم، سليمة محى الدين، لحرش أيوب التومي (٢٠٢٢): السياحة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: التجربة التركية نموذجاً مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية .
- سمير حميّاز، خليدة كعسيس خلاصي (٢٠٢١): الإستراتيجية الرقمية العربية ورهان التنمية المستدامة: قراءة تحليلية في مقتراح الأجندة الرقمية العربية. مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية .
- شناف خديجة، عبد الحميد مهري، بلخيري مراد (٢٠١٦): معايير ضمان جودة التعليم العالي – عرض بعض النماذج العالمية الوادي،الجزائر: مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية.
- عزابية، سارة (٢٠١١): التعاون العربي في مجال التعليم العالي والابتكار-بين الواقع والمأمول .-مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية ٥ (٢).
- سينتيا ، أنطوان قسيس (٢٠٢٢): التعليم من أجل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فرنسا: اليونيسيكو.
- كلاء، شريفة (٢٠١٩): الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر كسبيل لضمان الجودة الشاملة والنهوض الأكاديمي . مجله دراسات اقتصادية ١٣ (٣).
- محمد أحمد الغبيري، عبد الرحمن حسن حسن (٢٠١٩): البيانات الضخمة وأثرها في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ مجلة الإستراتيجية والتنمية ٩ (٣).
- مراد صاولي ، (٢٠١٨): تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر دراسة تحليلية -الجزائر.
- نورة بن وهيبة (٢٠١٧): إشكاليات التنمية المستدامة على مستوى مؤسسات القطاع العام المؤسسة الجزائرية نموذجا: من الإشكاليات إلى الحلول. مجلة مدارس سياسية ، ١ (١).
- يوسف، أيمن (٢٠٠٨): تطور التعليم العالي: الإصلاح والأفاق السياسية. كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- يونسي عيسى، عماري عائشة، ميطر عائشة (٢٠٢١): التعليم من أجل التنمية المستدامة. مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ١٣ (١).
- التقرير السنوي للمملكة العربية السعودية رؤية ٢٠٣٠، ٢٠١٨.
- تقرير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٠.

- <https://aawsat.com/home/article/1999391/>. (s.d.).
- <https://ar.unesco.org/themes/education-sustainable-development/toolbox>. (s.d.).
- <https://blog.naseej.com/>. (s.d.).
- <https://csrsa.net/post/1333>. (s.d.).
- <https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/>. (s.d.).
- <https://www.hasanews.com/24675.html>. (s.d.).
- <https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/saudiReportsAndStatistics>. (s.d.).
- <https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/smartsstrategy>. (s.d.).
- <https://www.unesco.org/ar/fieldoffice/beirut/esd>. (s.d.).
- <https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/a-sustainable-saudi-vision/>. (s.d.).